

تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق

*Coalition of
Human Rights Advocacy
Initiative (HRAI)*

نشرة شهرية إخبارية تصدر عن المعهد العراقي
العدد (1) 25 كانون الثاني 2009

المقدمة

يعزى الوضع السيئ للحريات المدنية والسياسية في عراق اليوم إلى الدولة الضعيفة غير القادرة على إدارة أمنها أو عدلها أو إحلال القانون، فقد أصبحت الهجمات الإرهابية والعنف الطائفي قوتاً يومياً لغالبية العراقيين.

تصنف منظمة فريدم هاوس (Freedom House) العراق في منزلة "غير الحر" بلد تسود فيه انتهاكات حقوق الإنسان بالرغم من خروجه في عام 2003 من عقود طويلة من الحكم الدكتاتوري.

هذه الانتهاكات هي نتيجة عدم قدرة الدولة على الوفاء بواجباتها المنصوص عليها في المادة (15) من الدستور العراقي لعام 2005 التي قضت " لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقيدها إلا وفقاً للقانون وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة" من عنف المجموعات المتطرفة ومنع الوزراء والمسؤولين في الحكومة العراقية من الانتهاك التلقائي لحريات العراقيين المدنية والسياسية الأساسية.

شمل انتهاك حقوق الإنسان في العراق اغلب المواطنين، فالتهجير، الظروف الاقتصادية غير المستقرة، انعدام الخدمات الأساسية للحياة إضافة إلى العمليات العسكرية وما يصاحبها من اعتقالات عشوائية أحياناً.

بيد أن الصحافة العراقية عرفت ازدهاراً لا مثيل له في كافة الوسائل بعد الإطاحة بالنظام السابق، فأصبح العراقي أمام باقة متنوّعة من وسائل الإعلام والآراء التي يمكنه أن يختار منها ما لذ له وطاب، وقد رسّخ الدستور حقوق الصحافة بحيث لا تفرض الحكومة أي رقابة على الصحفيين، ومع ذلك، فقد تسببت الانتقامات العنيفة عن طريق الجرائم المنظمة والتطرف الديني ثقافة الرقابة الذاتية على حساب نقل الحقيقة، خصوصاً في مجال انتهاك حقوق الإنسان والجريمة المنظمة والفساد المستشري في الدولة. منذ عام 2003 لاقى عدد كبير من الصحفيين والعاملين في مجال الصحافة حتفهم، وبالرغم من خطورة العمل الصحفي في العراق، إلا أنه لم يثن الصحفيين الشجعان في الكتابة عن واقع الدولة وتشخيص مواطن الخلل لغرض الإصلاح.

رفعت الدولة العراقية الجديدة بعد عام 2003 شعار القانون ودولة القانون، غير إن الواقع لا يتماشى مع هذا الشعار، فقد لقي عشرات القضاة حتفهم نتيجة توليهم النظر في دعاوى فساد أو جريمة منظمة، فالدولة الغير قادرة على حماية موظفيها، غير قادرة على حماية المواطن العادي.

نتيجة لكل تلك الملاحظات، تشكل بمبادرة من المعهد العراقي النواة الأولى لمشروع التحالف وذلك بإدارته والإشراف عليه لمدة سنتين، فكانت الحركة الأولى بإنشاء شبكة للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2006 والتي تضم مجموعة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في عموم العراق يصل عددها إلى أكثر من (15) منظمة، التي عملت على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان على مدى (18) شهراً والتي تكللت بإصدار تقرير سنوي عن واقع حقوق الإنسان في العراق للفترة من شباط 2007 إلى شباط 2008، واستمراراً لتلك الجهود وسعياً من المعهد العراقي لمواكبة التطورات في مجال حقوق الإنسان جاءت الخطوة الثانية من خلال إنشاء تحالف يضم (20) منظمة ناشطة في حقوق الإنسان ضمن مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق والذي بدأ العمل به بتاريخ 2008/6/1، إن مهام هذا التحالف عديدة ومتنوعة ولكن الأهم فيها هو تمكين القادة العراقيين في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني كما في الوزارات الحكومية والبرلمان ووسائل الإعلام- أن يكونوا مدافعين أفضل عن حقوق الإنسان ضمن تحالف قوي وواسع يمارس الضغوط من أجل مساءلة الحكومة العراقية بشأن وضع الحريات المدنية والسياسية في العراق.

(المعهد العراقي 25 كانون الثاني 2009)

نشرة إخبارية شهرية يصدرها المعهد العراقي من خلال تقارير رصد وموضوعات تسلط الضوء على واقع حقوق الإنسان في العراق عبر شبكة منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان وهي:-

- ✚ منظمة هيئة حقوق الإنسان والمجتمع المدني / بغداد.
- ✚ جمعية أكد للإغاثة الإنسانية / بغداد.
- ✚ الجمعية العراقية للمحامين الشباب / بغداد.
- ✚ منظمة مركز لارسا للدراسات القانونية وحقوق الإنسان/ بغداد.
- ✚ منظمة أوميد الثقافية الاجتماعية/ بغداد.
- ✚ تجمع الشبك الديمقراطي/ مجلس الأقليات/ الموصل.
- ✚ رابطة التآخي والتضامن الأيزيدية / الموصل.
- ✚ جمعية الصفا للتنمية و الصداقة مع الشعوب/ الانبار.
- ✚ جمعية الفردوس العراقية/ البصرة.
- ✚ جمعية المستقبل للطفولة /ديالى.
- ✚ الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الإنسان/ ميسان.
- ✚ جمعية حقوق الإنسان/ المثنى.
- ✚ مركز الراصد لحقوق الإنسان / النجف.
- ✚ مركز تمكين المرأة / السليمانية.
- ✚ مركز حقوق المرأة الإنسانية/ الديوانية.
- ✚ ممثل الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان/ الكوت.
- ✚ منظمة الفجر لتطوير المجتمع المدني / ذي قار.
- ✚ منظمة المعهد العراق لدعم الديمقراطية/ كربلاء.
- ✚ منظمة النجدة الشعبية / اربيل.
- ✚ منظمة حقوق الإنسان في دهوك/ دهوك.
- ✚ منظمة موطني لثقافة حقوق الإنسان/ صلاح الدين.

تتضمن من ثلاثة أقسام:-

- القسم الأول: نشاطات مشروع دعم حقوق الإنسان.
- القسم الثاني: تقارير رصد انتهاكات حقوق الإنسان.
- القسم الثالث: نشاطات الدعوة وكسب التأييد للأعضاء التحالف.

القسم الأول: نشاطات مشروع دعم حقوق الإنسان.

❖ نظام مارتوس MARTUS

ضمن نشاطات مشروع دعم ومناصرة حقوق الإنسان أقام المعهد العراقي الورشة التدريبية الأولى لأعضاء تحالف منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق بحضور (24) مشاركاً ومشاركة من أعضاء تحالف مشروع دعم ومناصرة حقوق الإنسان وكادر المعهد العراقي للفترة من 25-31/10/2008 في بيروت. وقد تضمنت الورشة التدريبية دورتين تدريبيتين إضافة إلى انعقاد الاجتماع الدوري لأعضاء التحالف.

تناولت الدورة التدريبية الأولى والتي كانت مخصصة لموضوعات الرصد وجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان وتلقى المشاركون خلال الدورة تدريباً عن الموضوعات التالية (توثيق انتهاكات حقوق الإنسان- مراحل التوثيق – وبيان المعلومات النموذجية للتوثيق- وتبويب المعلومات- ونتائج التوثيق، كما تم تدريب المشاركين على كيفية إعداد وتقديم طلب التحركات العاجلة الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان- كما تم تقديم موضوع رصد انتهاكات حقوق الإنسان كما تم تقديم موضوع رصد انتهاكات حقوق الإنسان وجرى التعريف بعملية الرصد، ولماذا نرصد، كما تم بيان الفرق بين الانتهاك والمخالفة في مجال حقوق الإنسان، وبيان مراحل و وسائل عناصر الرصد، وبيان كيفية الحصول على المعلومات وكيفية التحقق منها وبيان مبادئ الرصد.

أما القسم الثاني من الدورة التدريبية فقد كان مخصصاً للتدريب على برمجية نظام (مارتوس) لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان على مدى ثلاثة أيام للفترة من 28-30/10 شرح مفصل عن البرنامج، حيث بدأ اليوم الأول بالتعريف بمؤسسة بنيتيك وفروعها وآلية عملها والبرامج التي قدمتها في مجال حقوق الإنسان في العالم، ومن ثم التعريف بالبرنامج المخصص للدورة التدريبية وشرح محتوياته بشيء من التفصيل بعدها زود المشاركون بنسخة من الأقراس المدمجة الخاصة بالبرنامج لغرض الاستفادة منه في منظماتهم في عمليتي الرصد والتوثيق، كما تدرّب المشاركون على كيفية العمل على شبكة الانترنت وكيفية إرسال التقارير وإضافة حقول جديدة للبرنامج وكذلك أي مفردات أخرى يمكن توظيفها بالبرنامج لتسهيل على المستخدم عملية إدخال و تخزين وإرسال المعلومات من خلاله.

من جهة أخرى وعلى هامش الورشة التدريبية وبجهود متميزة من قبل كادر المعهد العراقي جرى تنظيم اجتماع مع مكتب منظمة العفو الدولية في بيروت، فقد حضر يوم الخميس 30/10/2008 كل من السيد شارل نصر الله الناطق الرسمي باسم مكتب بيروت في المنظمة والسيدة لآلة منسقة المكتب وجرى خلال اللقاء التعريف بكادر المعهد العراقي المشرفين على المشروع في بغداد وتعريفهم بأعضاء التحالف من المنظمات المشاركة في الورشة التدريبية، وقد قدم السيد علي رحيم مدير المشروع للضيوف شرحاً مفصلاً عن نشاطات المعهد العراقي ومشروع دعم ومناصرة حقوق الإنسان بشكل خاص وعن طبيعة الدورة التدريبية.

قدم السيد شارل نصر الله : شكره وتقديره إلى أعضاء المعهد العراقي لإتاحة الفرصة لهم واللقاء بهذه المجموعة التي تمثل نخبة طيبة من منظمات المجتمع المدني في العراق بمختلف قومياته وأطيافه، ثم قدم عرضاً موجزاً عن أعمال مكتب منظمة العفو الدولية في بيروت مشيراً إلى أنه لا يوجد مكتب خاص للمنظمة داخل العراق وإنهم يعملون من خلال مجموعة متطوعين وباحثين متخصصين من أجل تغطية نشاطات المنظمة في العراق وخارجه، وفي الختام أشار السيد نصر الله إلى أنه سوف يقوم بنقل تفاصيل هذا اللقاء للمكتب والعمل على ترجمته إلى عمل مشترك مع أعضاء التحالف عن طريق المعهد العراقي وقال أنه سوف يحاول إيجاد فرص للمشاركة والتدريب في المستقبل بين أعضاء التحالف ومكتب بيروت للمنظمة الدولية متمنياً التواصل والعمل المشترك ومد جسور التعاون مستقبلاً خدمة للنهوض بواقع حقوق الإنسان في العراق والعالم.

❖ الاجتماع الثاني لأعضاء تحالف منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق

بتاريخ 2008/11/10 تم عقد الاجتماع الثاني لأعضاء تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في بغداد بحضور 16 عضو من أعضاء التحالف وجرى خلال الاجتماع مناقشة موضوعات الأجندة التي تم تحديدها وفقا لاحتياجات الأعضاء في التحالف حيث تم مناقشة ومراجعة (برنامج مارتوس) من خلال إشراك (5) من أعضاء التحالف لشرح آلية عمل البرنامج لغرض المراجعة والمتابعة بهذا الخصوص ومناقشة الموضوعات المتعلقة باحتياجات الأعضاء للعمل المستقبلي ومن أهمها التقارير الدورية الشهرية الخاصة برصد انتهاكات حقوق الإنسان والتواصل بين الأعضاء والمعهد العراقي.

❖ المؤتمر الوطني الأول للتحالف

تحت شعار ((هدفنا الحقوق..... غايتنا الإنسان)) عقد المعهد العراقي المؤتمر الوطني الأول لدعم ومناصرة حقوق الإنسان للفترة من 2008/11/12-11 في بغداد بحضور أكثر من (70) مشارك ومشاركة من مختلف أوساط ومكونات المجتمع العراقي من البرلمانيين وممثلي الوزارات ودوائر الدولة وممثلي الأوقاف الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين ووسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمقروءة والمرئية.

افتتحت السيدة رند الرحيم المديرية التنفيذية للمعهد العراقي المؤتمر بكلمة رحبت بها بالمشاركين باسمها وباسم كل العاملين في المعهد العراقي وذكرت بأن المعهد العراقي يحتفل هذا الشهر بالذكرى السابعة عشر لتأسيسه، كما أشارت إلى أن المعهد قد عمل منذ البداية على نشر مبادئ حقوق الإنسان ليقدم خدمة متميزة للمواطن العراقي، واستعرضت خلال كلمتها نشاطات المعهد خلال السنوات الخمسة الأخيرة التي تم تنفيذها في جميع أنحاء العراق، وأشارت إلى إن عملنا كان متوصلا مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وقد ركزنا على الأخيرة كونها عماد الديمقراطية الحقيقية فهي المدافع الأول عن حقوق الإنسان وأساس الدولة الحضارية، فقد بدأنا بمشاريع تهتم بمؤازرة هذه المؤسسات ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومشاريع داعمة للديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالمبادئ الدستورية والانتخابات وبناء قدرات المنظمات وساهمنا مع شركائنا في نشر مفاهيم الشفافية والنزاهة، وكذلك أولينا اهتماما كبيرا بقضايا المرأة ونعمل مؤخرا على مشروع بناء قدرات الأرامل ومشاركتهن في المجتمع، كما قدمنا مشروعا فريدا وخيريا لأيتام العراق عن طريق المساعدات لأكثر من 300 طفل يتيم في قضاء سنجار الذين تبنوا نتيجة الأعمال الإرهابية. وفي ختام كلمتها أشارت السيدة رند إلى إن مؤتمرنا الأول هذا ما هو إلا بداية لمشروع المدافعة والمناصرة عن حقوق الإنسان في العراق وما نتمنى عليكم فيه هو أن تشدوا من أزرنا من أجل عراق حضاري تكون فيه حقوق الإنسان مصانة.

بعد ذلك ألقى السيد علي رحيم مدير مشروع دعم ومناصرة حقوق الإنسان كلمته مرحبا بالمشاركين في المؤتمر الذي يعقده المعهد العراقي تحت شعار (هدفنا الحقوق... غايتنا الإنسان) موضحا إن المعهد قد سعى منذ بداية تأسيسه على نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وان تكون هذه الثقافة معيارا لإعادة بناء ثقافة المجتمع العراقي على أسس سليمة كون واقع حقوق الإنسان في أي مجتمع يمثل المؤشر الأكثر واقعية والأقرب مماثلة للواقع والأصدق في عكس تطور هذا المجتمع أو ذلك، وان أي انتهاك أو مخالفة لحق من هذه الحقوق يمثل الحلقة الأشد تأثيرا على الفرد والجماعة والنقطة الأضعف في مرتكزات ذلك المجتمع.

وعلى هامش المؤتمر تحدثت عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي الدكتورة حنين القدو عبر محاضرة مفتوحة حول دور لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي واهم الانجازات والمعوقات في عملها التشريعي والرقابي، وأشار في بداية حديثه إلى إن الحديث عن موضوع حقوق الإنسان لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الصراع الذي مر به العراق خلال الفترة الماضية نتيجة للأعمال الإجرامية التي قامت بها الجماعات

المسلحة فانه بدون شك قد اثر بشكل كبير على واقع حقوق الإنسان من خلال الانتهاكات الخطيرة بحقوق المواطنين من الرجال والنساء والأطفال، وان دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لم تركز أعمالها على دور الجماعات المسلحة والمليشيات عندما انتهكت جميع الحقوق، وان أي بلد يشهد صراع مريع كالعراق لابد من وجود انتهاكات خطيرة وما علينا جميعاً كمؤسسات دولة ومنظمات مجتمع مدني إلا أن نتصدى لها.

وفي إطار حديثه عن لجنة حقوق الإنسان في البرلمان ذكر إن اللجنة تأسست بتاريخ 2006/6/27 وقد سعت اللجنة إلى ضمان تطبيق وتنفيذ ما جاء بالدستور العراقي من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان العراقي ورصد الانتهاكات والخروقات لحقوق الإنسان والرقابة على السلطة التنفيذية من وزارات وهيئات حكومية مستقلة والتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه عمل اللجنة فأشار إلى:-

1. عدم وضوح العلاقة القائمة ما بين السلطة التشريعية والتنفيذية ومحاولة الثانية بتوسيع نفوذها على الأولى.
2. لقد كان لمبدأ المحاصصة في تخصيص الحقائق الوزارية قد اثر بشكل سلبي كبير على دور مجلس النواب فيما يتعلق في موضوع محاسبة المقصرين من الوزراء، لان كل كتلة برلمانية لها مجموعة من الوزراء في مجلس الوزراء مما تقوم الكتلة بالوقوف في وجه محاولات استجواب الوزراء.
3. الوضع الأمني قيد حرية تحرك الأعضاء وخصوصاً في المناطق الساخنة مثل نينوى وديالى والانبار وصلاح الدين مما اثر على الدور الرقابي للجنة
4. عدم انسجام الأجنداث للكتل البرلمانية والأحزاب السياسية اثر على سرعة انجاز المشاريع الخاصة بالقوانين.
5. الخبرة القانونية وبناء القدرات.
6. تقييد النشاط الرقابي للبرلمانيين من خلال وزير الدولة لشؤون البرلمان وتم تشكيل لجنة خاصة بهذا الأمر والبحث عن الآليات لتمكين الأعضاء من ممارسة دورهم الرقابي حيث لا يمكن للأعضاء أن يقوموا بدورهم بشكل صحيح إلا من خلال موافقة ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب.

وفي موضوع آخر قدم السيد حنين القدو دراسة حول واقع حقوق الإنسان :- قانلاً إن موضوع حقوق الإنسان أساسي وحيوي ولا يمكن لنا كقياديين وسياسيين في العراق أن نتكلم حول بناء نظام ديمقراطي دون الحديث عن حقوق الإنسان. وان العراق شهد خلال السنوات السابقة صراعات قوية كان وراءها أجنداث خارجية لإلحاق الضرر بالمسيرة الديمقراطية والسياسية في العراق ودفع أبناء العراق الكثير من أرواحهم وممتلكاته.

وقد خصص حديثه للكلام عن واقع الأقليات في العراق مشيراً إلى فشل الأجنداث الخارجية في إثارة الفتنة الطائفية في العراق بفضل الحكومة والسياسيين ورجال الدين والشعب العراقي في الوقت الذي لازال الخطر محققاً لاستهداف عملية بناء الأمة العراقية وعلينا كسياسيين ومنظمات حقوق الإنسان على ضرورة تعزيز واحترام بناء حقوق الإنسان كونه لا يقتصر على جانب واحد، إن موضوع مكونات الشعب العراقي والسكان الأصليين أو الأقليات في الوقت الذي توجد فيه حساسية من هذه المصطلحات. فالدستور العراقي تجاوز ذلك وأشار إلى مفهوم مكونات الشعب العراقي كون البعض لديهم حساسية لمصطلح الأقلية ولكن القوانين الدولية والأمم المتحدة تستخدم مصطلح الأقليات بشكل عام، وعندما نقول أقليات ليس بمعناه إننا نقلل من شأن الجهة المقصودة، أما السكان الأصليين فكلنا سكان العراق منذ الآلاف السنين فالعراق بلد عريق وليس بدائي ونفضل الابتعاد عن مصطلح السكان الأصليين.

العمل من أجل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان
ودعم المجتمع المدني في العراق

إن حقوق الأقليات لا تنفصل عن حقوق الإنسان فهي مكمل لها، وإن الهدف الأساسي من احترام حقوق الأقليات هو الحفاظ على هوية وكيوننة وحضارة هذا المكون الصغير محاولين قدر الإمكان أن لا يكون هناك إيذاء أو تضييق لقيم أو عادات ايجابية لمكون معين، فالدستور العراقي عندما أشار إلى مفهوم المكونات الصغيرة أرد الحفاظ عليها وعلى التلون الموجود داخل المجتمع العراقي الذي يميزه عن المجتمعات والدول والأقاليم المجاورة في الباب الأول والثاني من الدستور وبشكل لا يقبل الشك قد ضمن حقوق الأقليات والمساواة بين العراقيين في مجالات مختلفة، ونلاحظ إن هناك أكثر من مادة تشير صراحة إلى الحقوق الدينية والقومية للمكونات العراقية الصغيرة.

أذن حقوق الإنسان هي ممارسة عملية للتعامل مع كافة أطراف الشعب العراقي، وإن ضعف الحكومة والانفلات الأمني وانتشار الجماعات التكفيرية والمليشيات قد تجاوزت كثيراً على حقوق الإنسان وحقوق الأقليات بشكل خاص إلى درجة كبيرة مما أدى إلى نزوح العديد منها إلى مناطق داخل العراق وخارجه ولا توجد جهة معينة قد أدت إلى ذلك بل جهات متعددة، بالرجوع عدد المهجرين خارج العراق في الدول المجاورة من إحصائيات الأمم المتحدة نلاحظ إن 20% من المهجرين هم من الأقليات أو المكونات الصغيرة العراقية التي أعطت لون مميز لهذا البلد كونها كانت حلقات ضعيفة ليس لديها مليشيات تدافع عن نفسها أو تقوم بعمليات قتل أو انتقام، فهناك (1000) شخص قتلوا من الشبك في الموصل لم يمارسوا قتل أي شخص آخر لأنه من ضمن معتقدات الأقليات العراقية إنها لا تمارس العنف مطلقاً.

قدم السيد القدو عدد من الإحصائيات التي اعتبرها شبه رسمية والتي قام بها مجلس الأقليات من خلال أربع مكاتب رصد في بغداد والبصرة والموصل وكركوك وتعيين عدد من الراصدين لجمع المعلومات بعد تدريبهم وقاموا بعملية الرصد في هذه المناطق بالاعتماد على الكنائس والمنديات وغيرها، توضح أعداد المسيحيين والصابئة المندائيين والأرمن والتركمان والشبك والاييزيديين في المحافظات الأربع المذكورة مشيراً إلى إن سبب التهجير والقتل هو التشدد الديني والعمليات الإرهابية.

❖ مساهمة أعضاء التحالف في المؤتمر

قدم السيد هوكر جتو ممثل تحالف منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان ورئيس منظمة النجدة الشعبية في اربيل من خلال محاضراته المفتوحة حول دور منظمات المجتمع المدني بحقوق الإنسان قائلاً:

بالرجوع إلى خلفية المجتمع المدني فأننا نرى إن العائلة تمثل أول إطار أو مكون اجتماعي وإن الانتماء أليها يكاد يكون إجبارياً وبعدها تحول المجتمع إلى شكل لبناء الدولة كأهم إطار مجتمعي في العصر الحديث ولها جهات ومؤسسات تمثل وتنظم مصالح المجتمع المختلفة، في إطار العلاقات الاجتماعية للمجتمع بين العائلة والدولة كانتماء اختياري ويلعب ادوار مختلفة.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة فلا بد أن تلعب هذه المنظمات دور الجسر الواصل بين المواطن والدولة وعامل ضغط لتلبية احتياجات المواطنين بوسائل سلمية على الدولة، لعب ادوار أخرى منها التوعية في مجال الثقافة الديمقراطية الجديدة نتيجة التحول الديمقراطي العراقي الجديد، وتقديم الخدمات المختلفة للمجتمع إضافة إلى الدور الرئيسي المعني بحقوق الإنسان.

وأشار إلى إن تعاني منظمات المجتمع المدني في العراق من عدة مشاكل أهمها:-

أ- عدم وجود قانون ينظم عمل هذه المنظمات حيث توجد العديد من المؤسسات الكبيرة منها نقابات المحامين والصحفيين وغيرها، حيث تعاني المنظمات من عدم استطاعتهم العمل دون اخذ ترخيص من الدولة حيث لا يستطيع مجموعة من الأفراد من تقديم خدمة معينة إلا بعد اخذ الأذن من أجهزة الدولة المختلفة للتصريح بذلك.

- ب- وعدم وجود منظمات متخصصة في المجالات الخدمية حيث لا توجد مؤسسة مجتمع مدني توعي المواطن في مجال ترشيد الكهرباء.
- ت- عدم وجود الاستقلالية والحيادية لعمل المنظمات
- ث- علاقة المنظمات المحلية أو الوطنية بالمنظمات الدولية التي تعتمد على مبدأ التمويل وعدم وجود شراكة حقيقية عالمية وتنسيق العمل المشترك.
- ج- العلاقة مع الدولة أما أن تتماشى هذه المنظمات معها وأما أن تكون مستقلة وتكون بهذه الحالة عملية عندما تتعاون مع الغير، ولا يبد العمل في إطار تعاون وعلى الحكومة أن تفتخر بهذه المنظمات التي تعمل في مجالات متعددة من مجالات الحياة.

❖ ورقة عمل وزارة حقوق الإنسان في المؤتمر

قدم السيد خليل إبراهيم مدير قسم الحقوق المدنية والسياسية في المعهد الوطني لحقوق الإنسان في وزارة حقوق الإنسان، ورقة عمل في المؤتمر والتي تناولت موضوعين رئيسيين:-

الأول/ عن التزامات العراق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.
الثاني/ عن طبيعة عمل المعهد الوطني لحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالموضوع الأول أشار السيد خليل:- إننا كنا نشطين في مجال حقوق الإنسان نرى الدولة تتحمل ثلاث واجبات أساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأول يتعلق بالاحترام وهو الامتناع عن أي فعل ينتهك حقوق الفرد، والثاني الحماية على الدولة واجب اتخاذ عدد من التشريعات ضمن الإجراءات الإدارية تحمي فئات أو جماعات داخل المجتمع والثالث تنفيذ الالتزامات كون الدولة قد وقعت على المعاهدات الدولية.

أما الموضوع الثاني: حول المعهد الوطني في وزارة حقوق الإنسان فقد بين إن المعهد هو احد دوائر الوزارة يضم عدد من الموظفين والأقسام مثل قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقسم الحقوق المدنية والسياسية وقسم الحقوق التنموية والبيئة قسم معني بمتابعة وزارة الدفاع والداخلية وقسم المكتبة. يقع على عاتق المعهد مهام التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان وقد قام بإقامة عدد من الدورات التدريبية لموظفي الوزارات ومنظمات المجتمع المدني.

ومن البرامج الأساسية التي يقوم بها المعهد الوطني حالياً هو مشروع أصدقاء حقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة التربية حيث لدينا 6 مديريات للتربية في بغداد وقد تم اختيار مجاميع من الطلبة لتشكيل مجموعة أصدقاء حقوق الإنسان وتعليمهم وفق المعايير المعنية بحقوق الإنسان والتي جاءت في الدستور العراقي والمواثيق الدولية والمشروع يشمل 90 مدرسة في بغداد وزعت بين قسمي بغداد الكرخ والرصافة بالتساوي وتم اختيار 30 مدرسة ابتدائية ومثلها متوسطة وإعدادية تم مراعاة التنوع في المناطق ومكونات الشعب العراقي بشكل دقيق والتفاوت الاقتصادي في مناطق بغداد، الهدف إعداد موقع الكتروني للمجموعة وإصدار مجلة ومجموعة من الكتب.

كما تطرق السيد خليل إلى موضوع تقارير اللجان التعاقدية الستة المطالب العراق بتقديمها، فان العراق لم يقدم أي تقرير منذ 10 سنوات، وذكر إن وزارة حقوق الإنسان في العراق هي الجهة المعنية الآن برفع التقارير والتي تعبر عن وجهة نظر الحكومة فيما يتعلق بواقع حقوق الإنسان في العراق، وأكد بأن هناك نية لدى الحكومة باتجاه إشراك منظمات المجتمع المدني والحوار معها بخصوص إعداد هذه التقارير كونها الجهة المعنية بإصدار تقارير الظل.

مبيناً إن الأمم المتحدة تريد تقارير وطنية مشتركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني كما هو الحال في سويسرا فإنها قد قدمت التقرير الوطني مجتمعاً بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني هناك. مشيراً إلى إن العراق مطالب بتقديم هذه التقارير خلال العام المقبل 2009.

وتناول السيد خليل موضوع انضمام العراق إلى اتفاقية مناهضة التعذيب لذا يجب اتخاذ إجراءات معينة لتغيير القوانين كما هو الحال في مواد قانون العقوبات العراقي الحال وعلى الدولة أيضاً تعديل القوانين الأخرى بالإضافة والحذف لتنماشى مع هذه الاتفاقيات.

وفي ختام حديثه أشار السيد خليل إلى طبيعة العلاقة مع منظمات المجتمع المدني مبيناً بان الوزارة لديها دائرة وفريق رصد تسلم التقارير من منظمات المجتمع المدني وتخابط الجهات الرسمية والمعنيين بالسلطة التنفيذية والوزارات والجهة المعنية بشكل مباشر.

توصيات المؤتمر

- 1- حث الحكومة على الإسراع بتشكيل المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان.
- 2- تشكيل لجنة مكونة من جميع الأطراف المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في العراق لغرض نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- 3- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والتعامل معها على أساس هذه الحقوق وتسهيل مهام عملها التي قد تحتاج إلى موافقات رسمية من الوزارات التي تحتاج إلى زيارة مؤسساتها.
- 4- إقامة احتفالية كبيرة بمناسبة قرب حلول ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان برعاية المعهد العراقي ومشاركة الحاضرين في المؤتمر وعدد آخر من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين وممثلي المنظمات الدولية العاملة في العراق.
- 5- إشراك وزارة حقوق الإنسان في مشروع تحالف المعهد العراقي.
- 6- التركيز على إشاعة وضمان إدخال موضوع ومبادئ حقوق الإنسان في كافة المراحل الدراسية.
- 7- إشراك الهيئات التعليمية والتدريبية في دورات تأهيلية خاصة بحقوق الإنسان.
- 8- إنشاء خط ساخن أو موقع الكتروني خاص بنشر خروقات أو انتهاكات حقوق الإنسان أو للاستفسار عن حالات معينة، وإنشاء مراكز ثقافية خاصة تعمل على نشر الوعي الإنساني وتوعية المجتمع بحقوق الإنسان.
- 9- تأهيل موظفي الدولة في موضوعات حقوق الإنسان.
- 10- تفعيل دور لجان حقوق الإنسان وشبكات الحماية الاجتماعية للعمل على تأسيس الضمان الاجتماعي.
- 11- تأهيل وإيواء النساء المطلق سراحهن من السجون، مع تقديم الدعم للأرامل والمطلقات في محافظات العراق كافة من خلال التنسيق مع المنظمات النسوية الفاعلة في هذا المجال.
- 12- إيجاد قاعدة بيانات بخصوص الانتهاك الخاصة بحقوق الإنسان.
- 13- المطالبة بتخصيص ميزانية سنوية لمنظمات المجتمع المدني وبنسبة مئوية ثابتة من ميزانية الدولة.
- 14- مطالبة الحكومة العراقية بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.
- 15- إشراك منظمات المجتمع المدني في الجلسات البرلمانية كنوع من الشفافية.
- 16- تشكيل وفد من المنظمات غير الحكومية العاملة ضمن تحالف المعهد العراقي ولجنة حقوق الإنسان في البرلمان ووزارة حقوق الإنسان لزيارة دولة رئيس الوزراء من أجل طرح فكرة (أسبوع دعم حقوق الإنسان في العراق) على أن يكون البرنامج سنوي وفي نفس التاريخ يتضمن حملة إعلامية عبر وسائل الإعلام كافة المرئية والمسموعة والمقروءة وتشمل برامج تلفزيونية وإذاعية مثل الندوات وفواصل إعلانية – تعليق شارات أو لافتات تعني بموضوعات حقوق الإنسان- تحديد ساعة درس حول حقوق الإنسان في الوزارات ودوائر الدولة والمؤسسات التعليمية على وجه الخصوص على أن يختم الأسبوع بمؤتمر وطني أو عالمي للمؤسسات العالمية والعربية والمحلية والشخصيات البارزة المعنية بحقوق الإنسان للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

القسم الثاني: تقارير رصد انتهاكات حقوق الإنسان.

1. منظمة الفجر لتطوير المجتمع المدني/ ذي قار.

أعدت منظمة الفجر لتطوير المجتمع المدني تقريرا للفترة من 5-20/12/2008 حول ظاهرة الزواج المبكر الذي يهدد حياة الفتيات في الوقت الذي ظهرت فيه هذه الظاهرة إلى العلن مؤخرا رغم قدمها، كونها تسلب براءة الطفولة للكثير من الفتيات في سن مبكر من حياتهن وبالتالي فانه يتسبب في حرمانهن من فرص متعددة كالتعلم بوجه خاص وارتفاع نسبة الأمية المشاكل الصحية والنفسية إضافة إلى تحملهن مسؤولية العائلة في سن مبكر، وأشار التقرير إلى عدة أسباب أدت إلى انتشار هذه الظاهرة منها عوامل اقتصادية تعود إلى غلاء المعيشة ومتطلبات الحياة الملقاة على رب الأسرة مما تدفع الكثير من الآباء إلى تزويج بناتهم في سن مبكر للتخلص من أعباء المعيشة والمسؤولية، ويرى البعض منهم إن الزواج المبكر لبناتهم حل للكثير من المشاكل ومن أبرزها المالية، وعوامل ثقافية حيث تفقر الكثير من العائلات إلى الثقافة المجتمعية والإنسانية، فلا تزال تسبتر عليها العادات والتقاليد القبلية مثل النهوة والمرأة الفصلية، فتكون حينها الفتاة هي الضحية لهذه التقاليد في الوقت الذي وصل فيه المجتمع إلى مراحل متقدمة من الوعي والتبصر للثقافة داخل العائلة والمجتمع ، أما العوامل الاجتماعية حيث يرى البعض إن تربية البنات أصعب من تربية الأولاد لأنها تحتاج إلى رقابة اكبر من قبل الأبوين. وان الزواج يحقق الراحة النفسية لهم، كون بعض الآباء يخافون على بناتهم من العنوسة، حيث تجد الفتاة نفسها مرغمة على زواج مجهول في عمر لا تستطيع أن ترفض أو تناقش ذويها كونها صغيرة نسبيا في العمر.

وقد أشارت المنظمة إلى جمع المعلومات من الفئات المستهدفة تم من خلال لقائها مع بعض الآباء والأمهات لمعرفة سبب تزويج بناتهم في هذا السن وما هي الدوافع وراء ذلك:-

- في البداية كان اللقاء مع السيد (أبو علي -43 عاما) يقول:- زوجت ابنتي البالغة من العمر 16 سنة وقد كانت طالبة في المدرسة في حينها، عندما تقدم لها ابن عمها وافقت أنا على زواجها وأجبرتها على ترك
- الدراسة، وأشار والألم واضح على عينيه ((أنا اعلم إن ابنتي صغيرة في السن، ولكن أنا رجل أعمل بأجر يومي بسيط ولي خمسة أطفال يصعب علي توفير احتياجاتهم)).
- السيدة (أم زياد- 52 عاما) :- لقد زوجت ابنتي البالغة من العمر (14 سنة) بسبب الضغوط من قبل عم البنت كونها يتيمة الأب، وافقت على زواجها ولكن بعد فترة قصيرة لا تتجاوز السنة نشبت الخلافات العائلية أدت إلى طلاقها، وهي الآن مطلقة وفي سن لا يزيد على (17 عاما).
- السيد (أبو غفار 39 عاما) يقول:- زوجت ابنتي وعمرها لا يتجاوز (14) عاما لأحد أقاربي لأسباب لا مجال لذكرها ،وقد لاقتني مشكلة أخرى وهي إنني لم أستطيع تسجيل زواجها في المحكمة مما اضطرني إلى القبول بزواجها زواجا شرعيا خارج المحكمة ولم نتمكن من تسجيل هذا الزواج بعد مرور سنة من الزواج ولعدم إنجاب الأطفال لديهم تم طلاقها ولم أستطيع الحصول على حقوقها أو إثبات زواجها .

استند التقرير إلى العديد من الموثيق والإعلانات الدولية التي تؤكد على تمتع المرأة بكافة الحقوق دون تمييز داخل الأسرة والمجتمع كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية سيداو إضافة إلى مواد قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 المعدل والذي نظم إجراءات الزواج بشكل تفصيلي .

توصيات التقرير-

- أشار التقرير إلى عدد من التوصيات ومنها
1. تفعيل الأحكام الواردة في قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 المعدل والمتعلقة بأحكام الزواج، وإجراء التعديلات المناسبة لذلك بما يتلاءم والظروف الحالية.
 2. العمل على وقف أو منع كافة أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع ورفع مكانتها من خلال حملات توعية في المناطق الريفية والنائية في المدن.
 3. إقامة حملات تثقيفية في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وإشاعة ثقافة احترام المرأة في المجتمع.
 4. تفعيل الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بقضايا المرأة، وإصدار التشريعات المناسبة لذلك.

2. منظمة لارسا للدراسات القانونية حقوق الإنسان / بغداد.

اعد مركز لارسا للدراسات القانونية وحقوق الإنسان تقريراً عن الزواج بالإكراه في إحدى القرى الحدودية الواقعة في محافظة الانبار، ففي تاريخ 2008/12/9 تقدم الشاب (م. ع.) لخطبة ابنة عمه (س. ح.) وقد رفضت الفتاة طلب ابن عمها للزواج، إلا أن والدها المدعو (ع) أجبرها على القبول بالزواج واقتادها عنوة إلى محكمة الأحوال الشخصية القريبة تحت الضغط والتهديد بإيقاع الأذى الجسدي في حالة إعلان رفضها الزواج من ابن عمها أمام القاضي المختص بتنظيم عقد الزواج وأشار التقرير إلى انتشار هذه الظاهرة في المناطق الريفية والنائية بشكل ملفت للنظر. وكان مصدر المعلومات من أقارب الضحية.

وبين التقرير إن هذا الفعل يعد مخالفاً لما نصت عليه المواثيق والأعراف الدولية والقوانين المحلية العراقية كقانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ في المادة (9) منه والذي منع إرغام أي شخص على الزواج بالإكراه.

توصيات التقرير:-

- أشار التقرير إلى عدد من التوصيات ومنها
- مطالبة مؤسسات المجتمع المدني بالتدخل للتثقيف بهذه الظاهرة وبيان خطورتها على المجتمع العراقي.
 - مطالبة لجنة الأسرة والمرأة والطفل في البرلمان العراقي بالعمل بصورة جدية للحد من هذه الظاهرة وبيان مخاطرها وآثارها على الأسرة والمجتمع.

3. تجمع الشبك الديمقراطي في نينوى.

تتعرض الأقليات الدينية العراقية للقتل والتهجير ومحاولات قتل جماعي، وينطبق هذا على الشبك الذين يتعرضون للتهجير من أحياء الموصل إلى القرى الشبكية المتواجدة في منطقة سهل نينوى نتيجة العنف الطائفي الذي كان سبباً يضاف إلى أسباب أخرى نفذتها الجماعات المسلحة التي تعمل على تهيش الشبك والنيل منهم والقضاء على هويتهم ولغتهم وخصوصيتهم وإذابة هويتهم الثقافية وتراثهم.

يعتبر الشبك من الأقليات الدينية العراقية وطيف من أطياف الشعب العراقي ولهم ثقلهم السكاني التي يتركز تواجدها في سهل نينوى شمال شرق المحافظة. حيث إن "نحو 5000 عائلة من الشبك تركت منازلها خاصة في مناطق تل كيف والحمدانية ونمرود وبرطلة الواقعة في سهل نينوى، بسبب العمليات الإجرامية التي طالتهم" وتتعرض العوائل الشبكية إلى عمليات إبادة جماعية منظمة من قبل الجماعات المسلحة الناشطة في مدينة الموصل وكما تعرض لها الأقليات الأخرى من الايزيديين والمسيحيين ناهيك عن هجرة الصابئة المندائيين. ويعود السبب وراء استهداف الشبك هو انتماهم للمذهب الشيعي ومناطق تواجدهم منتشرة في أطراف الموصل وعدم وجود القوات الأمنية لحمايتهم وحماية مناطقهم مما أدى إلى نزوح الكثير من العوائل الشبكية

من منازلهم ومحل سكنهم إلى المناطق الأخرى في خارج المحافظة.

وتأتي هذه الأفعال لتنتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 / المواد (1) ، (7) ، (17) حول حقوق وحماية الأقليات، كما تنتهك الدستور العراقي الدائم / المادة (15) ، و مشروع المصالحة الوطني الصادر في 25 / 6 / 2006 عن رئاسة الوزراء العراقي أكد في مادة (23) على العمل على إعادة المهجرين إلى مناطقهم وتولي الحكومة والأجهزة الأمنية تأمين عودتهم وحمايتهم من المخربين والجماعات المسلحة وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم واعتماد سياسة أمنية حازمة تضمن حماية الناس وعدم خضوعهم للابتزاز والإكراه، والدستور العراقي الصادر سنة 2005 الذي يؤكد على تعامل الحكومة مع جميع مكونات الشعب العراقي بالتساوي في الحقوق والواجبات وتنمية المناطق وتقديم الخدمات من دون أي تمييز

وصف الحالة :

بالرغم من كثافة العمليات الأمنية الأخيرة في محافظة نينوى إلا أن عمليات تقتيل أبناء القومية الشبكية مازالت مستمرة و بتاريخ 2 \ 11 \ 2008 قامت مجموعة مسلحة بقتل المواطن (ث. ع) في منطقة حي عدن وبتاريخ 3 \ 11 \ 2008 تم قتل المواطن (ا. م. ذ) في منطقة نينوى الشرقية في الموصل وكلاهما من أهالي قرية علي رش. إن منطقة نينوى الشرقية كانت وما زالت بؤرة للمسلحين والخارجين على القانون والمجاميع المسلحة وازدادت فيها عمليات تقتيل الشبك بالرغم من مناشداتنا المستمرة للحكومة المحلية بضرورة وضع نقاط سيطرة دائمية في المنطقة . كما تقوم هذه الجماعات المسلحة بالعبث بأمن المواطنين في منطقة سهل نينوى حيث قامت المجاميع بعمليات خطف لأبناء القومية الشبكية:

- بتاريخ 26/10/2008 قامت مجموعة مسلحة بتفجير دور لمواطنين من أبناء القومية الشبكية مع أضرار طفيفة في دار ثالث حيث قامت المجاميع المسلحة والتكفيرية بتفجير دور المواطنين (س. ك) و(م. ك) مع إصابة دار المواطن (ن. ك) بأضرار طفيفة في منطقة نينوى الشرقية كما موضح في الصور أدناه :



- بتاريخ 17/11/2008 تم خطف المواطن الشبكي ع.ن.خ من أهالي قرية خزنة تبة في مفرق قرية خزنة تبة - ناحية برطلة.
- بتاريخ 18/11/2008 قامت مجموعة مسلحة تستقل سيارة نوع (فيكترا) أيضا بختف المواطن (م. ح) من أهالي قرية عمر قابجي في مفرق بعشيفة - مدينة الموصل.
- بتاريخ 19/11/2008 تم اختطاف المواطن (الحاج أسعد الشبكي) في حي التأميم ومن قبل مسلحين يستقلون بيك آب دبل قمارة علماً أن الحي مطوق تطويقاً كاملاً ولا يمكن لأي مسلح دخوله.

التقينا الأستاذ (ق. ع) مسؤول مكتب تجمع الشبك الديمقراطي – فرع الموصل للبحث في وسائل ضمان حقوق وحماية الأقليات الموجودة في الموصل وهم الشبك والايديوية والمسيحيين والمحافظة على الأقليات الموجودة في الموصل من خلال المشاركة بوضع أجندة خاصة بهم تضمن حقوقهم وعدم التجاوز عليهم، يعاني الشبك النازحون من ظروف معيشية سيئة، حيث أفاد السيد (س. ك) هو احد النازحين إلى قرية علي رش بعد تفجير بيته من قبل الجماعات المسلحة في مدينة الموصل قال أنا وزوجتي وأطفالي تركنا بيتنا ونحن الآن نعيش في ظروف معيشية سيئة في أطراف محافظة الموصل \ قرية علي رش. أما السيد (ش. م) وهو احد النازحين إلى ناحية برطلة بعد تعرضه للتهجير من محل سكناه في حي البكر وذلك بتهديده بالقتل لأنه شيكي شيعي فيقول اتركونا نعيش بسلام وكفى تقتيلا وتهجيرا وأضاف إن تهجيرهم جاء بعد إن تعرض جاره الساكن بقربه وأيضا هو من المذهب الشيعي وتركماني لقتل أربع من أولاده أمام داره أثناء توجههم إلى محل عملهم داخل مدينة الموصل .

إلتوصيات:

- على الحكومة حماية المناطق السكنية التي يقطنها المواطنون الشبك.
- على الحكومة والجهات المختصة تقديم الخدمات اللازمة بأسرع وقت ممكن.
- على الحكومة تعويض عوائل الشهداء والمتضررين جراء تفجير بيوتهم.
- على المنظمات الدولية المانحة دعم عوائل المهجرة مادياً.
- على وزارة الداخلية والدفاع لتشكيل لجنة تحقيقه لكشف الجهات التي تقوم باستهداف الأقليات ومحاسبتها.

4. منظمة حقوق الإنسان – فرع دهوك.

خلال العام الدراسي الحالي 2008 – 2009 لم يتم قبول (9992) طالب وطالبة خريجي الاعداديات بفرعها (العلمي والأدبي) بجامعات ومعاهد إقليم كردستان (دهوك – اربيل – سلیمانیه) من بين 31392 طالب وطالبة من خريجي القسم العلمي والأدبي وتم قبول الطلبة الذين حصلوا على 55% فما فوق من طلبة القسم العلمي و 65% فما فوق من طلبة القسم الأدبي .

عند السؤال عن السبب وحسب ما جاء بتصريحات المسؤولين المهنيين بجامعات الإقليم بان سبب عدم قبول هذا العدد (9992) من الطلبة يعزى لسببين.

- عدم استيعاب كليات ومعاهد الإقليم لهذا العدد الكبير من الخريجين .
- نقص في الكادر التعليمي بجامعات الإقليم.

قام العديد من الطلبة بالمظاهرات سلمية في إقليم كردستان لدفاع عن حقوقهم الدراسية . وأجرت لجنة التحقيق والمتابعة لمنظمتنا عدة لقاءات مع عمداء كليات دهوك و مدير تسجيل الجامعة للاستفسار عن أسباب هذا الرفض وعدم قبول هذا العدد من الطلبة خلال العام الحالي.

ودعماً لحقوق الطلبة قامت (12) منظمة من منظمات المجتمع المدني في محافظة دهوك ومن ضمنها منظمة حقوق الإنسان في كردستان فرع دهوك بعقد اجتماع في مقر منظمة مه نديوم 2008/11/11 ووقعوا على مذكرة موجه إلى (رئيس إقليم كردستان ورئيس مجلس الوزراء و وزير التعليم العالي ووزير التربية و مكتب دهوك لبرلمان وكردستان و مجلس محافظة دهوك) تتناشد الجهات المسؤولة بضرورة إيجاد سبل عملية لمعالجه قضيه هذه المجموعه المتبقية من الطلبة .

وفي 2008/11/12 عقد برلمان كردستان اجتماعاً طارئاً لدراسة هذه أحواله وقد استضافه كل من (وزير التعليم العالي - وزير التربية) لهذا الاجتماع .

القسم الثالث: نشاطات الدعوة وكسب التأييد للأعضاء التحالف.

● محافظة بغداد:

بتاريخ 2008/11/20 التقى ممثل منظمة هيئة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في بغداد بالسيد وثاب شاكر عضو مجلس النواب العراقي رئيس لجنة المصالحة الوطنية في المجلس وجرى تقديم شرح مفصل عن عمل التحالف والجهود التي يبذلها المعهد العراقي في تنفيذ مشروع دعم ومناصرة حقوق الإنسان في العراق ، كما تم تقديم شرح موجز عن المؤتمر الوطني الأول الذي أقامه المعهد العراقي في العاشر من الشهر الحالي والموضوعات التي تم بحثها فيه والحضور المتميز الذي كان في مقدمته عدد من أعضاء مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة قامت هيئة حقوق الإنسان والمجتمع المدني خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر بتنظيم حملة مناصرة للدعوة وكسب التأييد لغرض حمل الحكومة العراقية للتوقيع على القرارات الأممية المتعلقة بالأسلحة العنقودية من خلال إرسال العديد من الرسائل الالكترونية والمواجهة مع بعض صناعات القرار في بغداد وخاصة أعضاء مجلس النواب العراقي.

● محافظة واسط:

في يوم الخميس المصادف 2008/11/13 التقى ممثل منظمة الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان في واسط عضو تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في مع السيد معاون مدير مكتب وزارة حقوق الإنسان في محافظة واسط في مقر مكتب وزارة حقوق الإنسان في المحافظة وتمحور اللقاء حول :

أولاً: التعريف بمشروع دعم حقوق الإنسان في العراق والذي تم بموجبه تشكيل تحالف من 20 منظمة غير حكومية من جميع أنحاء العراق معنية بقضايا حقوق الإنسان برعاية المعهد العراقي.

ثانياً: التعريف بالأنشطة المستقبلية للتحالف و مناقشة أطر التعاون بين مكتب وزارة حقوق الإنسان وممثل التحالف في المحافظة وبقية الأعضاء.

وفي نهاية اللقاء أبدى السيد مدير مكتب وزارة حقوق الإنسان في الكوت استعداداه للمشاركة و التعاون و المساعدة في جميع الأنشطة التي يتبناها التحالف.

● محافظة ميسان:

بتاريخ 2008/11/23 قامت الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الإنسان في ميسان عضو تحالف منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق بزيارة إلى المديرية العامة لتربية ميسان واللقاء مع السيد مدير عام تربية وكالة، حيث قام بتقديم عرض مفصل وتعريفي لتحالف منظمات المجتمع المدني في عموم العراق والمعني برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وبيان الهدف من التحالف وكيفية تشكيه وطبيعة العمل، رحب السيد مدير عام التربية وكالة بالأعمال والجهود المبذولة من قبل المعهد العراقي والمنظمات المتحالفة معه لرصد ونشر الانتهاكات وأبدى السيد المدير العام وكالة استعداده للتعاون مع الجمعية في رصد الانتهاكات على مختلف مستويات التعليم وعلى مستوى الأطفال في المرحلة الابتدائية في مدارس المحافظة.

بتاريخ 2008/11/24 قام ممثل الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الإنسان في ميسان بزيارة إلى مقر مكتب المفوضية العليا المستقلة في المحافظة، للقاء مع السيد مدير مكتب المفوضية وجرى الحديث عن التحالف وطبيعة عمله وكيفية الرصد والية العمل ، حيث أبدى السيد مدير مكتب استعداده للتعاون مع الجمعية في عملها في مجال انتهاكات حقوق الإنسان في أطار الانتخابات المقبلة وما بعدها في المجالات المختلفة.

● محافظة ذي قار:

بتاريخ 25/11/2008، التقى ممثل منظمة الفجر لتطوير المجتمع المدني في ذي قار عضو تحالف منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق بأحد أعضاء المجلس البلدي في قضاء سوق الشيوخ وجرى خلال اللقاء عرض واقع حقوق الإنسان في العراق وفي المنطقة الجنوبية بشكل خاص، وتم تقديم عرض شامل عن المشروع والمنظمات العاملة فيه والجهة الراعية المتمثلة بالمعهد العراقي، كما تم توضيح الأهداف المرجوة من المشروع وضرورة تعاون الجهات الحكومية مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال وتقديم التسهيلات لها وتزويدها بالمعلومات وتفعيل الدور الذي تقوم فيه هذه المنظمات، وأكد السيد ممثل المجلس البلدي على ضرورة التنسيق المشترك بين المنظمات والمجالس المحلية كونها الجهتين الرئيسيتين ذات الاحتكاك المباشر مع المواطن للوقوف على معاناته وتذليل الصعوبات.

● محافظة المثنى:

بتاريخ 5/11/2008 قام ممثل منظمة حقوق الإنسان في المثنى عضو تحالف منظمات دعم حقوق الإنسان في العراق برفقة عدد من أعضاء المنظمة بزيارة دائرة الادعاء العام في محكمة استئناف المثنى الاتحادية، وجرى اللقاء مع السيد نائب الادعاء العام في المحكمة وتم توضيح فكرة التحالف ومشروع دعم ومناصرة حقوق الإنسان والمنظمات العاملة فيه لغرض المدافعة عن حقوق الإنسان في المحافظة بشكل خاص كما تم شرح الأعمال والمشاريع التي سوف ينفذها المعهد العراقي كجهة منظمة للتحالف خلال الفترة المقبلة ودعوة السادة ممثلي الادعاء العام في المحافظة إلى الاشتراك في هذه الأعمال وتقديم التسهيلات التي يمكن أن تساهم في تطوير العمل وقد رحب الأستاذ باسم صبحي بفكرة ونشاطات المشروع وأبدى استعداده للتعاون.

ومن جانب آخر تواصل عمل المنظمة باللقاء مع عدد من وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في محافظة المثنى، حيث تم عقد عدة لقاءات مع المؤسسات الإعلامية في المحافظة ومنها مكاتب الصحف (الزمان، السماوة، الحكمة، صوت المثنى، مجلة معهد المرأة القيادية) كما تم اللقاء مع مكتب تلفزيون المثنى التابع لشبكة الإعلام العراقي، وتلفزيون السماوة المحلي، وإذاعة المثنى، وقد تم التعريف بشكل عام للمشروع وإمكانية مساعدة ومشاركة هذه المؤسسات في نجاح المشروع، وتم خلال هذه اللقاءات توزيع عدد من إصدارات المعهد العراقي الخاصة بحقوق الإنسان وهي التقرير السنوي ودراسة الزواج خارج القانون وكذلك كتاب البحوث الفائزة في مسابقة حقوق الإنسان.

● محافظة دهوك:

بتاريخ 2/11/2008 قام ممثل منظمة حقوق الإنسان في كردستان عضو تحالف منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق بزيارة منظمة ألد الديمقراطية للشباب والتقى بمسؤول المنظمة، وتم خلال اللقاء تقديم شرح موجز لتحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق الذي ينفذه المعهد العراقي والغاية من هذا التحالف وأهداف المشروع، وقد أبدت منظمة ألد استعدادها الكامل للتعاون مع التحالف للنهوض بمستوى حقوق الإنسان في العراق ولاسيما فيما يتعلق بمحافظة دهوك والمناطق المجاورة لها.

بتاريخ 6/11/2008 قام ممثل منظمة حقوق الإنسان في كردستان عضو التحالف بزيارة وزير المجتمع المدني في إقليم كردستان برفقة 3 أعضاء آخرين من منظمات المجتمع المدني في محافظة دهوك، وتم خلال اللقاء الاتفاق بالقيام بعدة نشاطات بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في 25/11/2008. وقد قام السيد عضو التحالف خلال الزيارة بتقديم شرح موجز لتحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق وأهداف ونشاطات هذا التحالف وقد أبدى السيد وزير الإقليم تأييده لهذا التحالف متمنيا النجاح لمشروعنا.

بتاريخ 2008/11/9 قام ممثل منظمة حقوق الإنسان في كردستان عضو التحالف بزيارة معهد دهوك للثقافة العامة والتقى بالسيد مسؤول المعهد ودار الحديث حول التحالف وأهدافه والنشاطات التي سوف يتم تنفيذها مبينا دور التحالف في دعم حقوق الإنسان في العراق بتاريخ 2008/11/10 قام ممثل منظمة حقوق الإنسان في كردستان عضو التحالف، والسيد مسؤول المنظمة بزيارة مجلس محافظة دهوك، وتم اللقاء مع نائب رئيس مجلس المحافظة وفي بداية الحديث تطرق عضو التحالف إلى شرح موجز عمل التحالف والنشاطات التي سوف يقوم بها المشروع وأهدافه والغاية منه، وبعدها دار الحديث حول واقع حقوق الإنسان ضمن الحدود الجغرافية للمحافظة وسبل تطوير الديمقراطية ودعم الحريات وتطبيق المساواة وكل ما يتعلق بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبيان الهدف من ذلك وهو حماية المواطن من أي انتهاك قد تلجا إليها السلطة التنفيذية، وفي نهاية الزيارة أبدى السيد نائب رئيس مجلس المحافظة استعداده للتعاون في مجال تطوير حقوق الإنسان في محافظة دهوك.